محاضرة 02

1. النموذج التنموي الماليزي:

تعد التجربة التنموية الماليزية ذات أهمية كبيرة من حيث مشروعها التنموي الذي يجمع بين الحداثة والاسلام، حيث استطاعت تحقيق معدلات نمو أبهرت الخبراء الدوليين في العديد من المجالات، فاستطاعت بذلك تبني مجموعة من الميكانيزمات والاستراتيجيات وفق مشروع الاسلام الحضاري الذي يركز على التعليم والمعرفة العقلية والروحية.

هذا المشروع الذي مكن ماليزيا في ان تكون نموذجا للدولة الاسلامية المتقدمة التي تؤكد على قيم ومفاهيم التنمية العالمية بأبعادها وتحدياتها المستقبلية، حيث سعت من خلاله إلى إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، يؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى التغلب على المشاكل التي تواجهها الدولة، مما يؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وتوزيع عوائد النمو على مختلف فئات الشعب بقدر من التساوي، لذلك فإن التجربة الماليزية سعت الى مواجهة جملة تحديات أهمها :

- قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك ومتحد اجتماعياً وأمنياً قوي متطور شديد الثقة بنفسه وفخور ببلده...
- بناء مجتمع ديمقراطي ناضج منتج، تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه دون تمييز على أساس العرق أو الدين .
- بناء مجتمع علمي تقدمي، منتج للتقنية وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.
- بناء مجتمع يهتم بالآخرين ويعترف بالآخر ودوره في مجتمعه، ضمان قيام مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتسوده روح الشراكة.
- تحقيق التنمية المستدامة عبر حماية البيئة والحفاظ عليها من عوامل التلوث و الهذر.
- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.
- مكافحة الفقر والجهل ومحدودية الدخل وقلة فرص، و تشجيع العمل والإنتاج، بغرض بناء مجتمع الرفاه، ينعم أفراده بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل وافرة...

ولتحقيق هذه الاهداف، اتبعت ماليزيا خطة استراتيجية وميكانيزمات لأجل تنمية مستدامة في كل القطاعات التنموية، سنستعرضها في النقاط التالية:

1.الاستثمار في رأس المال البشري كمركز للإبداع والابتكار:

تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال التصميم وإنجاز وتنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول النامية وقد حققت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية الاجتماعية وهذا من خلال ابتكارها لمدخل خاص لدعم الخدمات الاجتماعية خصوصا كجزء متكامل مع السياسة الاجتماعية التي تعمل على تحسين التعليم والصحة والرعاية الطبية ومستوى عال من الحماية الاجتماعية لكل السكان.

ومنه فإن فلسفة التنمية في ماليزيا اعتمدت أساسا على مبدأ الشمولية والاستدامة خاصة بالنسبة للتنمية الاجتماعية حيث انها تعتقد أن النمو الاقتصادي لوحده لا يكفي لضمان الانسجام الاجتماعي أو تغيير وتحديث المجتمع بل يجب التركيز على تحقيق حاجات الفرد لأجل بناء حياة أفضل وتعزيز جودتها.

وبذلك فقد سعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة تماشيا مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ككل وبالتالي فقد أخذت على عاتقها إنشاء مؤسسات ومعاهد عالمية متخصصة في النهوض بهذا المجال، وأرست دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية سواء فيما تعلق بالطلبة الماليزيين أو الأجانب ، فقد فتحت باب الاستثمار على مصراعيه وأصبحت جامعاتها من بين أكثر الجامعات العالمية إقبالا من قبل الطلبة.

2. تفعيل التنمية المستدامة في العديد من المجالات (لاقتصادية والاجتماعية ...)

1.2 **المجال الاقتصادي :** في سنوات قليلة استطاعت ماليزيا أن تحقق أشواطا كبيرة في مجال التصنيع لاسيما الثقيل منه، وأصبح بعدها قطاع الخدمات والصناعات القطاعين الرئيسيين في البلاد وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل عالي حيث بلغ مثلا سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي ليبلغ بعد ست سنوات أي سنة 2011، حوالي 9656 دولار أمريكي . " وحاليا تعد ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي ويصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي. "

2.2 المجال الاجتماعي:

اهتمت ماليزيا بالمجال الاقتصادي لكنها في نفس الوقت لم تهمل المجالات الاخرى أهمها الاجتماعية والانسانية، بل على العكس كان هناك نوع من التكامل بين الجانبين حيث عزز نجاح اقتصادها تمتع الفرد الماليزي بالرفاهية المعيشية هذا من جهة ومن جهة أخرى عزز إرادته نحو العمل والتقديم أكثر،

فالاقتصاد الماليزي هو في الأساس قائم على الفرد ولأجله ، حيث حققت ماليزيا نتائج باهرة في مجال مكافحة الفقر والتقليص من نسب البطالة وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لاسيما التعليم والصحة والإسكان وهذا حسب الخطة التالية:

أولا : التخفيض من نسب الفقر من خلال:

- تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.
- إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.
- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي
- تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.
- تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا

ثانيا: التقليص من نسبة البطالة : تعد التجربة الماليزية في هذا المجال بالفعل فريدة من نوعها حيث قامت بتقليص نسبة كبيرة من البطالة بتوفير مناصب العمل من جهة و بتوفير دورات تدريبية للبطالين من أجل تعزيز قدراتهم ودخول سوق العمل من جهة أخرى.

ثالثا:الرعاية الصحية:

إن ما يميز الخدمات الصحية الماليزية عن غيرها من الخدمات الأخرى سواء في الدول المجاورة أو غيرها هو الدعم الحكومي المتزايد والمرسوم وفق احتياجات المجتمع وبناءا على خطط إستراتيجية تراعي حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل.

ومما سبق يمكن القول أن الجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة الماليزية قد حققت نتائج مذهلة في المجال الصحي لاسيما ما يتعلق بالفرق الصحية والعيادات المتنقلة وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الغطاء الصحي إلى نسبة 80% وارتفاع متوسط العمر المأمول عند الميلاد بالسنوات إلى 75 بدلا من 69 وانخفاض احتمال الوفاة قبل سن الخامسة لكل 1000 وليد 6 وفيات.

رابعا:الاهتمام بقطاع التعليم : اهتمت ماليزيا بقطاع التعليم من خلال انتهاجها لسياسة عدفت لجعل ماليزيا نموذجا رائدا في مجال التعليم بجميع أطواره، وسنوضح ذلك في النقاط التالية:

- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي لإتاحة الفرصة للجميع من أجل التعلم.
- الاهتمام بتعليم المرأة ورفع الوعي النسوي.
- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة.
- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية

وعليه يمكن القول أن ماليزيا تخطط لجعل قطاع التعليم قطاعا خلاقا هدفه الأول والأخير هو النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية وتدعيمها، واستكمال مخططها الاستراتيجي عام 2020، وبالتالي فهي من خلال اهتمامها بالتعليم فهي تهتم بأنسنة الإنسان وتوسعة مداركه العلمية والحياتية في إطار النهوض بالرأسمال الفكري، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقا.

3.2: المجال الإيكولوجي:

اهتمت ماليزيا بالمجال الايكولوجي وذلك لأجل خلق بيئة نظيفة وآمنة تضمن الحياة الصحية لأفراد المجتمع.

وفي الاخير نستطيع القول أن ماليزيا استطاعت تحقيق تنمية شاملة تنطلق من واقع المجتمع الاسلامي وتصل إلى نموذج تنموي أبهر العالم ، وسنلخص في النقاط التالية أبرز المحطاتها التنموية :

- لقد عملت ماليزيا على إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الأجناس والأعراق من خلال تركيزها على إنسانية الإنسان لا غير، وبذلك أصبح النهوض بالتنمية واجب الجميع ومسؤولية جماعية تعزز فكرة الانتماء المشحون بالولاء المستمر.
- التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة ، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده.
- التركيز على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد.
- وجود إرادة سياسية فعلية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

قائمة المراجع:

1. بوريب خديجة (2012) **النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة 8 ماي 1945، يومي 03/04ديسمبر 2012.

2. زياد صالح عبد الحبيب، **ماليزيا2020 رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق، على الموقع الالكتروني**www.ziadahmad.com :